مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

صعود الشعبوية الفرنسية: الانتخابات في مشهد أكثر تمزُّقاً

مقدمة
الحركات الاجتماعية الشعبوية الحديثة
الشعبوية
بونوا هامون
جان لوك ميلينشون
فرانسوا فيون
مارين لوبان
إيمانويل ماكرون
الخاتمة

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٨/٢٨٦٧
ردمد: ١٦٥٨-٦٩٦٤

«تُعرف معادن الرجال عند مواجهة التحديات والمشــكلات، وليس في أوقات الرخاء والراحة».

مقدمة

كان من المفترض أن تجلب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧م احتضاناً كاملاً للبديل، ورفضاً لفترة رئاسة فرانسوا هولاند الاشتراكية التي امتدت خمس سنوات. ولقد حقق الحزب المعارض الأهم (الجمهوريون) نجاحاً ساحقاً في الانتخابات التمهيدية التي أجراها اليمين؛ إذ اختار ما يزيد على أربعة ملايين من الناخبين اليمينيين فرانسوا فيون رئيس الوزراء الأسبق في حكومة نيكولا ساركوزي (رئيس الجمهورية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧م و٢٠١٢م)، واعتبرت كل وسائل الإعلام المعروفة وغالبية المعلقين انتخابات اليمين التمهيدية بمنزلة جولة فعلية ضمن الانتخابات الرئاسية؛ إذ كان من المتوقع أن يكون فيون المرشح المفضل؛ نظراً إلى عدم شعبية هولاند. وبدا هذا التوقع معقولاً أيضاً؛ نظراً إلى صعود شعبية الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة بقيادة مارين لوبان؛ فلقد كان الجميع على يقين بأن لوبان ستفوز بالجولة الأولى، وسترفع من شأن حزبها بشكل لم يُعهد من قبل. وكان من المفترض أن يعطي الناخبون أصواتهم للمرشح المحافظ فرانسوا فيون. وعلى عكس ما جرى في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢م -عندما أحدث والد لوبان (قائد الجبهة الوطنية آنذاك) صدمةً للفرنسيين؛ حينما شهدت أسهم اليمين المتطرف هبوطاً حاداً في الجولة الأولى من الانتخابات؛ الأمر الذي أدى إلى تحول جذري لصالح جاك شيراك (المرشح المحافظ آنذاك)؛ نظراً إلى رفض الناس، وخوفهم من فكرة حكم اليمين المتطرف المحظورة آنذاك-؛ فلقد رأى الإعلام والمعلقون أن مارين لوبان ستتمكن من خوض جولة الإعادة[١].

لقد عانى الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتبعه هولاند من خسائر جسيمة متعاقبة بعد خمس سنوات من الحكم غير المنتظم؛ ومن ثم كان الشعب الفرنسي على استعداد للتخلص من رئاسة هولاند نهائياً؛ مما أدى إلى قراره غير المسبوق بعدم الخوض في انتخابات عام ٢٠١٧م[٢]. ولقد جاء تصريح هولاند بأنه لن يسعى إلى فترة رئاسة ثانية؛ لينهي فترة من الاضطراب بين قُطبي السلطة التنفيذية (الرئيس هولاند ورئيس وزرائه الإصلاحي مانويل فالس). ومع ارتفاع مؤشرات صناديق الاقتراع لصالح الأخير على مدار أشهر، والضغط على هولاند للانسحاب؛ كي يصبح هو المرشح الاشتراكي في هذه الانتخابات.

أما بالنسبة إلى (اليسار) فقد شهد انقسامات هائلة إبان انتخابات عام ٢٠١٧م؛ فقد أصرَّ جان لوك ميلينشون المتحدث باسم حزب اليسار، على أن يكون هو قائد (اليسار البديل)، وأن يستعيد أصوات الناخبين الاشتراكيين، إلا أن المخلصين للحزب الاشتراكي -بغض النظر عن مدى خيبة أملهم في هولاند-، إضافة إلى الغالبية الداعمة للرئيس في الجمعية الوطنية، استمروا في تحدي ميلينشون في عِدة مواقف. وقد حقق هؤلاء الاشتراكيون المتشددون فوزاً تدريجياً في الانتخابات التمهيدية التي أجراها الحزب الاشتراكي، عندما فاجأ وزير التعليم الأسبق بونوا هامون الجميع بفوزه على مانويل فالس، وأصبح مرشح الحزب الاشتراكي بنهاية شهر يناير. وبينما كانت الانتخابات التمهيدية الاشتراكية تهدف إلى توحيد كافة أفرع وأحزاب اليسار تحت مظلة واحدة بحيث يمكنهم التقدم بشكل موحد في الانتخابات الرئاسية، فإن هذا لم يتحقق؛ إذ إن هناك عنصرين فاعلين رئيسيين حالا دون الانضمام إلى التحالف الذي يقوده الاشتراكيون:

- تشكيل جان لوك ميلينشون حركةً يساريةً جديدةً متطرفةً تحت اسم (فرنسا الأبية)[٣].
- تشكيل إيمانويل ماكرون وزير الاقتصاد والعضو السابق في الحزب الاشتراكي حركةً مستقلةً جديدةً تحت قيادته عُرِفت باسم (الجمهورية إلى الأمام)، وذلك بعد أن خرج من حكومة هولاند في النصف الأول من عام ٢٠١٦م؛ لدراسة فرص ترشحه في الانتخابات. ويمثل طريق ماكرون إلى الرئاسة أكبر اضطراب سياسي

في فرنسا منذ عقود، وتحدياً للفرضيات الأساسية لسياسات المؤسسات. كما جلب في الوقت ذاته جيلاً جديداً من الناخبين إلى العملية السياسية، وجذب ما يزيد على ٢٥٠ ألفاً من الأنصار بعد عام واحد من تأسيس الحركة في أبريل عام ٢٠١٦م.

لقد تم إجراء الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام ٢٠١٧م في حالة من عدم رضا الناخبين عن الطبقة السياسية. ومن الجدير بالذكر أن كل حدث سياسي انطوى على تحالفات سياسية قائمة، وأحـزاب، أو جماعات، أو (عائلات سياسية) -كما يُشار إليها باللغة السياسية الفرنسية- فُهم على أنه رفض شبه كامل للمؤسسة الرئاسية. وقد استفاد المرشحون الخمسة الرئيسيون في هذه الانتخابات من رغبة الناخبين في التغيير، مع توظيفهم جميعاً للشعبوية؛ للترويج لأجنداتهم السياسية.

الحركات الاجتماعية الشعبوية الحديثة

شهد عام ٢٠١٦م ظهور حركات عِدة تنافس السلطة على نطاق واسع من القضايا. ومن أهم هذه الحركات تلك التي احتجت على قانون ٨ أغسطس لعام ٢٠١٦م المتعلق بالعمالة، وتحديث الحوار المجتمعي، وتأمين المسارات المهنية، الذي قدمته مريم الخمري وزيرة العمل في حكومة الرئيس هولاند، واشتُهر بين الأنصار والمعارضين -على حدٍّ سواء- بـ(قانون الخمري). وبدأ آلاف من الشباب يحتشدون في ساحة الجمهورية (الميدان الرئيسي بباريس) مُحتجين على مدار ساعات الليل في تحرك سُرعان ما عُرِف باسم (ليلة وقوف)[٤]. وظلَّ المحتجون ساهرين طوال الليل يتشاورون حول رؤى لمجتمع بديل، وتصورات لمستقبل أفضل، في حركة شبيهة بحركة (احتلوا وول ستريت) في الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتجاجات الإسبانية ٢٠١١م-٢٠١٢م. وسُرعان ما انتشرت ظاهرة (ليلة وقوف) في عدة مدن، مع تواصل الاحتجاجات ضد الكثير من المبادرات الليبرالية والإصلاحية التي يقدمها مانويل فالس رئيس الوزراء في حكومة هولاند. ولقد سعى الكثير من رجالات السياسة التابعين لليسار من أجل الاستفادة من هذه الحركة، منهم -على سبيل المثال- جان لوك ميلينشون الذي يُعرِّف نفسه بأنه الاستمرار السياسي لها. لكن هذه الحركة تلاشت قبيل بدء موسم الانتخابات الرئاسية.

كما ظهرت حركات أخرى مُعارضة للمؤسسة السياسية في فرنسا على مدار السنوات الخمس الأخيرة، وظهرت كذلك عدة حركات عُرِفت باسم (الحمائم)، واعترضت على حجم الضرائب المفروضة على الشركات في فرنسا خلال أول عامين من رئاسة هولاند. وقد أدت معارضة نقل المطار من نانت إلى ضاحية نوتردام دي لاند المجاورة من أجل تخفيف حركة المرور، إلى اضطراب كبير؛ إذ احتل المتظاهرون الموقع المُعدَّ للإنشاء. ولم يكن أيٌّ من المسؤولين على استعداد لتحمُّل مسؤولية تفريق المتظاهرين؛ خشية وقوع أي حادث قد يضرُّ بالمشروع، ويمنعه إلى الأبد.

الشعبوية

لم تحظَ الشعبوية بقدر من التنظير في التاريخ الفرنسي الحديث، وإنما تم إدراكها كاستمرار لمفهوم القومية. ويرتبط هذان المفهومان (الشعبوية والقومية) ارتباطاً وثيقاً في التاريخ الحديث. وتُعدُّ الجبهة الوطنية الحزب الوحيد الذي يعدهما القيم المؤسِّسة لهويته. ويرجع تاريخ تأسيس الجبهة الوطنية الفرنسية إلى عام ١٩٧٢م؛ وهي

بذلك تُعدُّ أقدم الأحزاب الشعبوية المُعاصرة في الغرب[٥].
كما اعتُبرت الأفكار التي قدمها جان ماري لوبان (المؤسِّس اليميني المتطرف للجبهة الوطنية) -على مدار عقود- أفكاراً شعبوية. وشملت المقترحات: تقليل أعداد المهاجرين، والحد من انتشار الإسلام في فرنسا، والخروج من الاتحاد الأوروبي، وعدداً من القضايا المماثلة.
ومن الناحية التاريخية، فإن الأحزاب الرئيسية، سواء اليسار أو اليمين، وكذلك وسائل الإعلام الكبرى، تبذل قصارى جهدها لمنع تنامي أو تطبيع الجبهة الوطنية، إلا أنه على مدار السنوات العشر الماضية شحذت الجبهة الوطنية الطبقتين الوسطى والعاملة ضد المؤسسة السياسية التي لا يبالي أعضاؤها بمخاوف الشعب أو تطلعاته بمجرد وصولهم إلى المناصب؛ ومن ثم أصبحت الجبهة الوطنية أكثر جذباً للناخبين الفرنسيين عام ٢٠١١م عندما تولت مارين لوبان -بعد أبيها- مُقدِّمةً وجهاً جديداً بعيداً عن التأكيدات المثيرة للجدل حول معاداة والدها جان ماري لوبان[٦] للسامية، وإنكاره لـ(الهولوكوست). وسرعان ما أصبح تنامي شعبية الجبهة الوطنية أهم القضايا السياسية، وألقت الأحزاب الرئيسية (اليمين واليسار) باللوم بعضها على بعض بسبب صعود الجبهة الوطنية في الاقتراعات، وفي المناظرات العامة.
وعلى الرغم من فوز الوسطيِّ الموالي لأوروبا (إيمانويل ماكرون) بالرئاسة، وهزيمة مارين لوبان أمامه، إلا أن انتخابات ٢٠١٧م أعادت تشكيل الساحة السياسية بشكل فاعل لصالح الجبهة الوطنية الشعبوية بقيادة مارين لوبان؛ إذ قدمت -ولا تزال تقدم- خياراً واضحاً؛ فقد وضعت الجبهة الوطنية بوصفها بديلاً واضحاً مستقبلاً في حال فشل ماكرون وجميع رجال السياسة اليساريين واليمينيين والوسطيين المتكتلين في حكومته.
كما أوضحت هذه الانتخابات أن الجبهة الوطنية لم تكن الجانب السياسي الذي دعم الشعبوية واستخدم الخطاب الشعبوي؛ فكل من الأحزاب والمرشحين المشاركين في انتخابات ٢٠١٧م استخدموا أدوات ونقاشات شعبوية إلى حدٍّ كبيرٍ، مُدمِّرين بذلك أسلوباً تاريخياً اتُّبِع على مدار ١٥ عاماً تجنَّب تماماً جذب العواطف الشعبوية بدايةً من هزيمة مؤسِّس الجبهة الوطنية (جان ماري لوبان) في أول جولة من انتخابات عام ٢٠٠٢م في مواجهة شيراك.

بونوا هامون

كان بونوا هامون المرشح الخاسر من الحزب الاشتراكي في الانتخابات التمهيدية؛ إذ فاز بها -كما هو متوقع- رئيس الوزراء مانويل فالس. لكن هامون عمل في صمت وبكفاءة على مدار أعوام؛ إذ استطاع حشد معارضة اشتراكية داخلية حوله ضد أجندة هولاند الإصلاحية و«الاشتراكية والليبرالية»، التي ساندت رجال الأعمال، ودعت إلى إضعاف حماية العمال، وتبنت موقفاً عدائياً ضد الأقليات الفرنسية. كما رأى الكثيرون داخل الحزب الاشتراكي أنها كانت مخالفةً للمبادئ الاشتراكية الأساسية. ولقد أشارت وسائل الإعلام إلى النواب الاشتراكيين في الجمعية الوطنية والجماعات الأخرى داخل الحزب الاشتراكي ممَّنْ كانت لهم شكاوى مماثلة حول الاتجاه الجديد للحزب ذي الصبغة الإصلاحية والليبرالية في ظل قيادة هولاند وفالس، بـ«الطاعنين».
وعلى الرغم من أن هؤلاء «الطاعنين» اشتُهروا بكونهم قوى يمكنها تحدي فرانسوا هولاند أو مانويل فالس بالفعل، إلا أنهم كانوا مقسمين بين بونوا هامون الذي شغل منصب وزير التعليم في حكومة هولاند، وبين وزير الاقتصاد الأسبق آرنو مونتبورغ. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من هامون ومونتبورغ تنحيا عن حكومة هولاند بعد أن قاما بانتقاد الرئيس ورئيس وزرائه بشكل لاذع على نطاق واسع من القضايا؛ وبالتالي تمكن بونوا هامون

من الفوز بالانتخابات التمهيدية في الحزب الاشتراكي؛ إذ إن تاريخه كأحد كوادر الحزب الاشتراكي أتاح له تأسيس شبكة داعمة قوية، خصوصاً في باريس. ولقد أصبح هذا الرمز الجديد في الحزب الذي لم يتجاوز التاسعة والأربعين عاماً محور عودة الحزب إلى الأفكار والقيم الاشتراكية الفرنسية الرئيسية في مواجهة ورفض الإصلاحات الوسطية والليبرالية التي أجراها هولاند وفالس وداعموهما بالحزب الاشتراكي.

واجه هامون أوقاتاً عصيبة في أعقاب الانتخابات التمهيدية من أجل إعادة توحيد الحزب؛ إذ إن عدداً غير قليل من المسؤولين بالحزب كانوا قد بدؤوا يدعمون المرشح الوسطيّ المستقل إيمانويل ماكرون وحركته (الجمهورية إلى الأمام). وكان تنحي مانويل فالس (المنافس الرئيسي لهولاند)، ودعمه لهامون (أحد أعضاء حزبه)، ثم دعم ماكرون في الجولة الأولى، من الأمور الصادمة. ولم يقتصر منافسو هامون على كوادر الحزب الاشتراكي السابقين أو الحاليين الذين أظهروا تعاطفاً مع آراء هولاند وفالس وماكرون الإصلاحية والليبرالية، وإنما جاءت المنافسة أيضاً من أقصى اليسار داخل الحزب، ومن الناخبين اليساريين أيضاً. كما تم تجسيد الموقف اليساري الشعبوي لهامون من خلال رجل السياسة المحنك جان لوك ميلينشون الذي تجاوزت شعبيته شعبية هامون في أعقاب مناظرة تلفزيونية بين المرشحين عام ٢٠١٧م. وكان الدور الذي مارسه هامون محدوداً إلى حد كبير؛ نظراً إلى كونه بالفعل المرشح الرسمي للرئيس غير المحبوب، في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى تقديم أجندة يسارية حقيقية على أرض الواقع.

ويمكن القول: إن الدور المعتاد للمرشحين الاشتراكيين في الانتخابات الرئاسية بفرنسا كان توحيد جناحي الحزب (المفكرين الاشتراكيين والإصلاحيين الليبراليين) قبل الانتخابات. هذا، إضافةً إلى حشد بقية اليسار الفرنسي الذي شكل ائتلافاً ضخماً تحت مظلة الحزب الاشتراكي. ولقد أدى فرانسوا ميتران هذا الدور على مدار ثلاثة عقود؛ عندما أنهى (اليسار المعارض) الذي أسَّسه ميشال روكار، ووضع حداً لتطلعات الأخير حول تجديد الفكر الاشتراكي[٧]. وفي عام ١٩٩٧م قاد جوسبان ليونيل حكومةً مكونةً من فرعين من الاشتراكيين (شيوعيين من أقصى اليسار وليبراليين يساريين وسطيين). وجاء فوز فرانسوا هولاند عام ٢٠١٢م بعد تحقيقه توازناً بين وعوده اليسارية، والمتطلبات الواقعية للحكم. وقد أدى عدم قدرته على تقديم سياسات اشتراكية صلبة -بغض النظر عن زواج المثليين- إلى نفور الكثير من الناخبين الاشتراكيين واليساريين في فرنسا، في حين أن سياسات حكومته غير المنتظمة أدت أيضاً إلى انتقاده بشدة ودعم اليمين.

وعليه؛ فلقد كان هذا هو الوضع الذي آلَ إليه الحزب الاشتراكي واليسار الفرنسي إبان صعود بونوا هامون الذي كانت أمامه مهمة هرقلية تسعى إلى توحيد الكتلتين السياسيتين، وهو ما لا يمكن. وبناءً عليه؛ اعتُبرت حملته وسيلةً لاسترداد الحزب الاشتراكي من الإصلاحيين الليبراليين؛ من أجل تأمين معارضة أيديولوچية أكثر وحدةً وتماسكاً في مواجهة رئيس يميني. وبينما بدا أن كلاً من بونوا هامون وجان لوك ميلينشون يتشاركان المنصة ذاتها؛ تساءلت وسائل الإعلام بشكل مستمر: لماذا لم يحشد هامون داعميه لصالح ميلينشون؛ حتى يضمن وجود تحالف يساري قوي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية؟ وكان ذلك تحديداً في آخر مارس ٢٠١٧م عندما اعتُبر أن صعود ميلينشون في الاستطلاعات حدث سياسي قد يعيد تشكيل هذه الانتخابات، وعندها أصبح ميلينشون المُنافس المتوقع في الجولة النهائية أمام مارين لوبان واليمين المتطرف المُمثَّل في الجبهة الوطنية، في معركة نهائية أشبه بمعركة نهاية العالم بين كل من اليمين واليسار المتطرفين في فرنسا.

وللأسف، فإن صعود شعبية ميلينشون المتأخرة جعلت هامون يقدم تبريراً حول مشاركته في الانتخابات بنفسه بدلاً من أن يدعم ميلينشون، وذلك بدلاً من أن تتاح له فرصة للدفاع عن أفكاره في آخر شهر من حملته.

ويمكن القول: إن هذه الانتخابات أنهت الشكل المتعارف عليه للحزب الاشتراكي الذي لم يعد قادراً على استيعاب كل من المفكرين اليساريين والوسطيين من الليبراليين الجُدد والإبقاء عليهم معاً.

ولقد دفع موقف هامون الشعبوي الكثير من النواب الاشتراكيين الوسطيين والإصلاحيين الليبراليين في الجمعية الوطنية إلى تأييد حركة إيمانويل ماكرون (الجمهورية إلى الأمام)؛ خشيةَ خسارة انتخابات الإعادة.

جان لوك ميلينشون

منذ هزيمته أمام هولاند في الانتخابات الرئاسية التمهيدية عام ٢٠١٢م، دائماً ما ظهر جان لوك ميلينشون كبديل يساري متطرف. وكان الاعتماد على استياء الناخبين اليساريين من انحياز فرانسوا هولاند للمحور الوسطي وأفكاره الإصلاحية والليبرالية هو الاستراتيجية الأساسية التي اتبعها ميلينشون في أثناء فترة رئاسة هولاند. ولكنه قام بذلك كمرشح مستقل، وأسَّس حركة سياسية جديدة عُرِفت باسم (فرنسا الأبية)؛ وبهذا أنهى تاريخاً طويلاً من التحالف بينه وبين (جبهة اليسار) التي شملت الحزب الفرنسي الشيوعي الذي دعم ميلينشون عام ٢٠١٢م. ولقد أدرك ميلينشون أنه في حاجة إلى بناء استراتيجية جديدة تستند إلى شخصيته الأيقونية التي يمكن أن تُحدِث تغييراً في العملية السياسية، وليس على الأحزاب السياسية. ولقد اكتسب قدراً أكبر من الشعبية بعد أول مناظرة تلفزيونية بين المرشحين؛ إذ إنه كان يُرى على أنه رجل سياسة أكثر حنكةً ومُناظر رائع. وسرعان ما زادت نسبته في الاستطلاعات لتُكافئ تلك الخاصة بالمرشح الخاسر فيون. ولقد ارتفعت مؤشراته في الاستطلاعات عام ٢٠١٢م بنفس الشكل، لكنه بدأ من نقطة أقل، وكان هناك مبرر لمخاوفه من الفشل.

وقد شمل برنامج ميلينشون سياسات خاصة بالبيئة لجذب حزب الخُضر الفرنسي والناخبين التابعين له الذين تحالفوا في السابق مع الحزب الاشتراكي، وذلك على الرغم من أن هذه السياسات ستؤدي إلى الابتعاد عن الموقف التاريخي للشيوعيين الداعم للنشاط النووي، وكذلك الموقف المناهض لأوروبا؛ مما أدى به في نهاية حملته إلى اقتراح Bréxit وهو استفتاء حول الخروج من الاتحاد الأوروبي. وهدفت مساعيه هذه إلى توسيع قطاع الناخبين الداعمين له، كما ادَّعى أنه نصير الطبقة العاملة والقطاعات الأكثر فقراً في المجتمع الفرنسي. ولكن مع ظهور نتيجة التصويت في الجولة الأولى، ظهرت قدرته على زيادة أعداد الناخبين الداعمين له في المدن الكبرى أيضاً، مع تحول واضح في صفوف الموظفين المدنيين والمعلمين والموظفين من أبناء الطبقة الوسطى؛ حتى أنه حاز غالبية الأصوات في آخر لحظة[٨].

ويعد ذلك إنجازاً ضخماً قام به الاشتراكي البالغ من العمر ٦٥ عاماً، والذي طغى عليه أقرانه على مدار العقود الماضية. ولقد استطاع الترويج لأفكاره اليسارية داخل الحزب الاشتراكي من خلال المناظرات الداخلية المتعددة. وكانت النقطة الفاصلة في استفتاء عام ٢٠٠٥م حول المعاهدة الأوروبية؛ إذ كان ضمن الأقلية داخل الاقتراع الاشتراكي الداخلي، لكن انتهى به الأمر بالفوز في الاقتراع الفعلي، ثم سعى بعد ذلك إلى تغيير مسار الحزب الاشتراكي والعودة إلى الدعوة لأجندة يسارية. ولكن قادة الحزب الاشتراكي تجاهلوا آراءه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧م، ثم غادر الحزب نهائياً عام ٢٠٠٨م عندما فشل في الترويج لأفكاره في أحد اجتماعات الحزب، وأدرك حينئذٍ أن تغيير الحزب الاشتراكي من الداخل أمر مستحيل؛ ومن ثم قرَّر تغيير أيديولوجيته الانتخابية اليسارية[٩].

وخلال حملة ٢٠١٧م تأكد أسلوب ميلينشون الشعبوي من خلال ظهوره مع الحشود في الهواء الطلق، وكانت أهم ملامح حملته المسيرات المتعددة في شوارع المدينة وبثها عبر قنوات التواصل الاجتماعي، وكذلك حواراته الإعلامية التي هاجم فيها النخبة والمؤسسة السياسية؛ مما أتاح له فرصة النجاح والصعود في مؤشرات الاقتراع.

ولم يتوقف صعود مؤشرات ميلينشون خلال الأسابيع الأخيرة التي سبقت انطلاق الجولة الأولى إلا بسبب وجود بونوا هامون الذي كان يشاركه تقريباً البرنامج الانتخابي ذاته. ونادى البعض بتحالف المرشحين الاثنين، معتبرين أن هذا التحالف من شأنه أن يقلب الانتخابات رأساً على عقب ويؤكد بالأرقام إمكانية فوز اليسار بالانتخابات. إلا أن هذا لم يحدث؛ فبينما كانت نتائج ميلينشون مبهرة فإنها كانت مخيبةً للآمال أيضاً؛ إذ لم يستطع الحصول على أصوات الأحياء الفقيرة في دائرته الانتخابية، وفقد غالبية أصوات العمال لصالح المرشح المتطرف. وقُوبلت سياسته في الجولة الثانية بالاستنكار، بعدما رفض أن يدعم الوسطي الليبرالي إيمانويل ماكرون، كما رفض أن يكشف عن خياره البديل.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من منتقديه اليساريين قالوا إنه يمكن مقارنته بنظيرته من اليمين المتطرف مارين لوبان في عِدة موضوعات خاصةً فيما يتعلق بأوروبا، ومواقفهما «اللينة» تجاه الأنظمة الاستبدادية مثل نظامي: فلاديمير بوتين في روسيا، وبشار الأسد في سوريا.

فرانسوا فيون

جعل فوز فرانسوا فيون في الانتخابات التمهيدية منه المرشح المفضل مدة تزيد على الشهرين قبل أن يُتهم بالاختلاس في فضيحة شملت دفعه لزوجته وأولاده أكثر من ٥٠٠ ألف يورو نظير أعمال وهمية كمساعدات برلمانية. وكان ذلك أول إخفاق تواجهه حملته اليمينية بعد خسارة اثنين من اليمين الوسطي، هما: الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء الأسبق آلان جوبيه الذي تصدَّر الاستطلاعات لما يزيد على ثلاث سنوات أمام رئيس الوزراء الأسبق المنتمي إلى المحافظين فرانسوا فيون. ولقد استطاع الأخير تحقيق هذا النجاح عندما قدَّم نفسه رمزاً للأمانة والمصداقية في مواجهة رئيس سابق (ساركوزي) ذُكر اسمه في عشر فضائح قضائية، ورئيس وزراء أسبق تمت محاكمته للقيام بوظائف وهمية في ظل صعود الحزب اليميني السابق إلى جانب حزب الجمهوريين.

ولتمييز نفسه من منافسيه طرح فيون سؤاله الشهير في أثناء حملته التمهيدية: «مَنْ كان يتخيل أنه يمكن اتهام القائد ديجول؟»، مستلهماً شخصية مؤسِّس الجمهورية الخامسة المعروف شعبياً بـ(منقذ فرنسا) في هجوم استهدف كلاً من نيكولا ساركوزي وآلان جوبيه.

ومن الجدير بالذكر أنه في أثناء الانتخابات اليمينية التمهيدية لم تسجل نتائج الاقتراع أيَّ صعود لفيون على مدار أسابيع؛ نظراً إلى طبيعة أداء الدائرة الانتخابية. وجاء أول انتصار فعليّ له في الجولة الأولى من الانتخابات التمهيدية؛ إذ حصل على ٤٥ في المئة من الأصوات؛ مما جعله مرشحاً مفضلاً على نظيره رئيس الوزراء الأسبق آلان جوبيه. ولقد ظل على مدار سنوات يعمل على بناء شبكة تدعمه في الجمعية الوطنية، ونشر الكثير من الكتب التي اشتُهرت بين القُراء من الجناح اليميني. كما أنه كان المرشح المرغوب فيه لدى اليمين؛ إذ إن مواقفه الصارمة إزاء القضايا الاجتماعية واستراتيجياته الاقتصادية (الثاتشرية) كانت كلها تتفق مع آراء الناخبين من الطبقات الاجتماعية العليا.

وقد بدأ تراجع اسم فيون في الاستطلاعات قبل تورُّط زوجته في قضية الوظائف الوهمية التي جاءت في هيئة مساعدات برلمانية في الوقت الذي لم تزل مقترحاته فيه محل نقاش في يناير عام ٢٠١٧م. وكان من أهم مقترحاته الاقتصادية: الحد من النفقات مع اقتراح زيادة أعداد العمالة المدنية على مدار السنوات الخمس المقبلة بنحو ٥٠٠ ألف وظيفة، وسحب التمويل من بعض شركات الرعاية الطبية الأساسية التي يقدمها برنامج فرنسا العلاجي. ولكن هذه المقترحات أثارت مخاوف

حزبه من ألاَّ يحصل على الدعم الكافي من شريحة كبيرة في الدائرة الانتخابية.

وعندما قامت وزيرة العدل السابقة في حكومة ساركوزي (رشيدة داتي) بتسريب معلومات عن قيام فيون باختلاس الأموال العامة، كان ذلك بمنزلة (ضربة في مقتل) للأخير؛ إذ خان التضحيات التي قدمها الشعب الفرنسي، وخالف سيادة القانون. وتوالت عدة إخفاقات بعد هذه التسريبات، وتوقف الكثيرون من الكوادر والنخب في حزب الجمهوريين (الحزب اليميني الرئيسي) عن دعمه بالفعل، ونأوا عنه. وقد ظهر فيون بعد ذلك في حملته مصحوباً بثلّة من داعميه يرددون الخطابات الشعبوية ضد الإعلام والحكومة. وفي الوقت ذاته شرع الكثيرون من كوادر الحزب في مناقشة إمكانية استبدال مرشح آخر بفيون، لكنه كان مصراً على الاستمرار في حملته حتى آخر وقت. وظلت مؤشرات الاقتراع الخاصة به في التراجع حتى بلغت فعلياً ما بين ١٩ و٢٠ في المئة من أصوات الناخبين الذين كانوا سيدعمونه بغض النظر عما وُجِّه إليه من اتهامات. ولقد استطاع الإبقاء على ترشحه في مسيرة قام بها في ميدان تروكاديرو بباريس، والتي كانت بمنزلة نقطة تحوُّل؛ إذ أكد فيها نبرته الشعبوية الجديدة[١٠].

ولم تكن هذه هي الحملة التي توقع فيون خوضها؛ فعندما كان رئيساً للوزراء في حكومة نيكولا ساركوزي كان دائماً يطالب بأسلوب معتدل إزاء السياسة، ودائماً ما انتقد الجناح اليميني الأيديولوجي. وعندما خسر في السباق على منصب رئيس الحزب عام ٢٠١٢م، اهتم بالتركيز في طموحاته الرئاسية، وبدأ الإعداد لمقترحات تفصيلية صُممت لشحذ الهمم لحملة جادة وعملية. وهذا ما جعله يفوز بالانتخابات الرئيسية التمهيدية، وعقد نيته على إدارة حملته الانتخابية؛ لذلك فإن الشعبوية لم تكن خياره، وإنما كانت وسيلته للبقاء في الساحة. ومن المثير للاهتمام أن نتائج الاستطلاعات التي كشف عنها الحزب ظلت ضخمة وثابتة إلى حد كبير حتى اقتراب انتهاء الحملة.

وجدير بالقول هنا: إن حزب الجمهوريين الذي يتبعه فيون (وريث التيار اليميني الفرنسي الذي كان يهدف إلى تكوين تحالف يميني يضم الوسطيين القوميين والموالين لأوروبا) تقلص؛ ليصبح مجرد قاعدة صغيرة من الأتباع. وعلى الرغم من أن أنصار فيون سرعان ما ألقوا باللوم على المرشح القومي نيكولا ديبونت آينان إزاء هزيمة الأول، والذي سيستمر بدوره في مساندة مُرشح الجبهة الوطنية وأقصى اليمين، والذي حصل على خمسة في المئة من الأصوات، فإننا إذا أمعنا النظر في النتائج سنجد أن خسارة فيون لأنصاره نبعت من تحول الناخبين الوسطيين الذين يميلون إلى اليمين للتصويت لصالح إيمانويل ماكرون في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

مارين لوبان

بدأ العالم يأخذ ترشح مارين لوبان على محمل الجد للمرة الأولى في أعقاب Brexit وانتخاب دونالد ترامب[١١]. ولقد رأى الكثيرون أن ترشحها كان مدعوماً بالطبع بتيار شعبوي عالمي عارم. وفي أحاديثها الخاصة بدأت تتناول آثار انتخابها على أسعار البورصة، وشرعت في التحدث أيضاً عن تشكيل حكوماتها المستقبلية. ولقد ظهرت مرشحة الجبهة الوطنية لأقصى اليمين في موضع قوة أثناء الحملات الانتخابية لعام ٢٠١٧م؛ إذ إن حملتها كانت الأولى بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات. ومنذ أن تولت قيادة الحزب خلفاً لأبيها عام ٢٠١١م، تزايد نفوذ الحزب؛ فلقد حصلت على نحو ١٨ في المئة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢م. كما فاز الحزب بعدة مقاعد في مجالس البلدية عام ٢٠١٤م؛ إذ حصل على نحو ٦٠ مقعداً محلياً بالانتخاب، وأكثر من ٣٥٠

مقعداً إقليمياً عام ٢٠١٥م. كما كان اثنان من أعضاء حملتها نائبين بالجمعية الوطنية، واثنان آخران عضوين بمجلس الشيوخ.

اعتمدت مارين لوبان في حملتها على مجلس استراتيجي مكون من ٣٥ فرداً يضم موظفين في الحزب والجبهة الوطنية وشخصيات إعلامية من أقصى اليسار، جاءت من ضمنهم ابنة أخيها ماريون ماريشال لوبان النائبة في الجبهة الوطنية للجمعية الوطنية، والتي تمثل الجناح الكاثوليكي المتطرف والاجتماعي المحافظ في أقصى اليمين، وكذلك فلوريا فيليبو أحد مستشاريها الذي يمثل الجناح القومي والليبرالي المتطرف في أقصى اليمين.

وقامت لوبان باختبار أدواتها الشعبوية عندما تم اتهامها في فضيحة اختلاس، لكن الأمر لم يكن مثلما حدث في حملة فيون التي خيَّم عليها شبح الوظائف الوهمية لبينلوبي فيون. ولقد قضى المركز الأوروبي لمكافحة التزييف بدفع مارين لوبان ٣٣٩ ألف يورو للاتحاد الأوروبي بسبب قيامها بدفع رواتب لموظفين وهميين. وعلى وجه التحديد وجد التحكيم الأوروبي أن تييري ليجير (حارس مارين لوبان الشخصي)، وكاترين غريسيت (شقيقة زوجته السابقة)، قد تم تسجيلهما رسمياً على أنهما مساعدان برلمانيان، على الرغم من أن طبيعة عملهما لديها لا علاقة لها بكونهما عضوين في البرلمان الأوروبي.

وفي ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٦م، فتح مكتب المدعي العام في باريس تحقيقاً قضائياً حول خيانة الثقة وإخفاء الجرائم، وعمليات التزييف المعتمدة على تشكيلات جماعية، واستخدام تمويلات مزيفة، والعمل غير المعلن عنه. وأعلنت مارين لوبان أنها ستواصل ترشحها للرئاسة، حتى لو تم توجيه الاتهام إليها. و«لا يمكن للقاضي أن يقرر مَنْ يصلح للترشح أو مَنْ لا يصلح؛ فهذه طبيعة الديمقراطية»، كما أكدت في أحد المواقف، واصفةً موقفها باستخدام الخطابات الشعبوية التقليدية.

وجاء التحدي الرئيسي أمام لوبان عقب الكشف عن هذه الفضيحة؛ بأن تحافظ على مصداقيتها أمام الجمهور؛ فعلى مدار السنوات الماضية صرحت -بشكل واضح- بانفصالها سياسياً عن والدها من خلال فصله من الحزب؛ لتعليقاته النافية لحدوث (الهولوكست).

كما قامت بعدة رحلات في دول أجنبية (واحدة منها كانت لروسيا في مارس عام ٢٠١٧م للقاء الرئيس فلاديمير بوتين في الكرملين). وقد انتقد هذه الصلة بشدة منافسها إيمانويل ماكرون ووسائل الإعلام الرئيسية؛ إذ إن حزبها حصل على قرض من البنك الروسي، وتم اتهام روسيا بمساعدة لوبان التي تتقارب رؤيتها عن الشخصية الفرنسية مع تلك الخاصة بالكرملين. كما أوضحت أنها ترغب في إعادة العلاقات بين فرنسا وروسيا، ومنع توقيع أية عقوبات اقتصادية إضافية عليها. ومع أولى مقابلاتها للرئيس الروسي استطاعت تحقيق الصورة العامة والشهرة التي تحتاج إليها عن طريق مقابلتها لرئيس دولة من القوى العظمى، وربط نفسها بأفكاره، ووضعها على الساحة الدولية. وقبل لقائها بالرئيس الروسي كانت لوبان قد التقت للتوِّ إدريس ديبي رئيس جمهورية التشاد، والجنرال ميشيل عون رئيس الجمهورية اللبنانية.

وكان من ضمن المقترحات الرئيسية لحملة لوبان ما تعلق بنيتها الخروج من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، ضمن الخطة التي قدمتها في مؤتمر حاشد بمدينة ليون في أوائل فبراير ٢٠١٧م. وبالإضافة إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ تضمّن مشروعها ١٤٤ تعهداً شملت تحديد فترة انتقالية لتوفير الرعاية الطبية والتعليم للأجانب، وحل التقسيمات الإدارية لـ(الأقاليم) في فرنسا لمكافحة البيروقراطية، وإعادة السيطرة على الحدود والحد من الهجرة، وتأسيس (اقتصاد وطني)، وسياسات وقائية، واستعادة العملة الوطنية للمواطنين الفرنسيين بشكل يومي، بالإضافة إلى (عملة مشتركة) للدول والشركات الكبرى، وجميعها من المقترحات الأساسية لأقصى اليمين.

وبعد مشاركتها في الجولة الأولى من الانتخابات، وفوزها على إيمانويل ماكرون، استمرت لوبان في هجومها عليه. وبعد جولة في السوق العام بالمنطقة الصناعية التابعة لأقصى اليمين في شمال شرق فرنسا، ظهرت في برنامج تلفزيوني يحظى بنسبة مشاهدة عالية، وأعلنت خلاله

عن استقالتها من رئاسة الجبهة الوطنية، ضمن عدة أمور أخرى، في بادرة تهدف من خلالها إلى رفع أسهمها في المعركة الانتخابية، ومساعدتها على منافسة نظيرها المستقل بقوة.

وفي ٢٥ أبريل ٢٠١٧م قضت ثلاث ساعات في سوق الأطعمة ببلدة رونجيز، وأظهرت إصرارها مرةً أخرى -بين قطع الجبن والخضراوات والفواكه والماشية المذبوحة- على مكافحة كل أشكال التجارة الحرة غير القانونية، وادَّعت أن هذا النوع من التجارة يضرُّ بالعمال والحرفيين المحليين في فرنسا. وظهرت ذلك المساء أيضاً في أحد البرامج التلفزيونية الشهيرة.

وفي اليوم التالي، وعندما التقى ماكرون وفداً من الاتحاد الوطني لموظفي المجالس البلدية، التقت لوبان بمجموعة من العاملين داخل أحد المصانع في أمينس.

وفي السابع والعشرين من الشهر ذاته عقدت اجتماعاً في نيس؛ هذه المدينة التي أعلن عمدتها ذو الخلفية المحافظة وقائد الحزب المحافظ في جنوب غرب فرنسا، الذي اشتُهر بمعاداته للمسلمين، عن استعداده للتعاون مع إيمانويل ماكرون.

وفي الثامن والعشرين من أبريل تحدثت -من خلال فيديو نُشِر على الإنترنت- إلى أنصار جان لوك ميلينشون.

وفي اليوم التالي شكلت تحالفاً مع المرشح القومي نيكولا ديبونت آينان، ووعدته بأن يشغل منصب رئيس الوزراء في حال فوزها بالرئاسة.

واستمرت لوبان في تقديم خطابات لأنصارها تصوِّر فيها منافسها على أنه «ممثل عن داعم كبير» و«عدو للشعب».

وفي الثالث من مايو ٢٠١٧م ظهر الاثنان وجهاً لوجه في مناظرة تلفزيونية فيما اعتبره الكثيرون مواجهة شديدة العدائية والارتباك. ويعتقد الكثيرون أن لوبان لم تكن مُستعدة، ولم تُحضّر للمناظرة بشكل جيد، وكانت عدوانية، وشاعت أقوال أنها فقدت في ليلة واحدة كل دعائمها التي اتكأت عليها على مدار عدة أشهر.

وأخيراً ظهرت في الرابع من مايو ٢٠١٧م في آخر مسيرة لها داخل قرية صغيرة شمال فرنسا في رمزية واضحة لإظهار دعم الريف الفرنسي لها.

ولكن الجولة الثانية من الانتخابات انتهت بخسارتها وفوز ماكرون؛ إذ حصلت على أقل من ٣٤ في المئة من الأصوات، لكنها فازت بأعلى نسبة أصوات تاريخياً لصالح أقصى اليمين؛ الأمر الذي زاد من آمالها هي وأنصارها في أن تمارس دوراً فاعلاً في المعارضة.

وقد تلقت نبأ هزيمتها بصدر رحب في مقرها الذي يطل على البحيرة في ضاحية بوا دي فينسان خارج باريس، ورحبت بما اعتبرته «نتيجة تاريخية» لصالح حزبها، ووعدت بإحداث «تحول جذري» في حزبها.

إيمانويل ماكرون

في غضون بضعة أشهر، استطاع مرشحٌ غير معروف فعلياً تكوين حركة، وسحق قوانين الانتخابات الرئاسية، وأن يصبح أصغر رئيس في تاريخ فرنسا عن عمر يناهز التاسعة والثلاثين. لقد بدأت حملته بضربة حظ، ولوقت طويل ظنَّ معارضوه أنه قد يتنازل عن ترشحه لصالح انتخاب هولاند لفترة رئاسة ثانية. ولكن يجب أولاً أن ندرك القصة وراء ظهور ماكرون وحركته[١٢].

في الثامن عشر من مايو ظهر عمدة ليون الداعم لماكرون في برنامج تلفزيوني شهير، وصرح بأنه إن استقرت نسبة هولاند بين ١٤ و١٥ في المئة في استطلاعات شهر ديسمبر قبل الانتخابات التمهيدية للحزب الاشتراكي؛ فإنه يجب حينئذ أن يصبح ماكرون مرشح اليسار، إلا أن الآخرين لم يروا أن على ماكرون الانتظار ليرى نتائج الاستطلاعات الخاصة برئيس الدولة، حتى وإن لم يكن سيترشح. ولقد نصح خلفه وزيراً للاقتصاد في صيف ٢٠١٥م صديقه الرئيس قائلاً: «مع ماكرون تظن أنك

بصدد إضافة شيء إلى مجرفتك، ولكن ما يحدث أنك تجد المجرفة في وجهك».

لقد ظهرت فكرة إنشاء الحركة مبكراً، في ظهيرة أحد الأيام، وبنهاية أكتوبر من عام ٢٠١٥م في مكتب إيمانويل ماكرون في وزارة الاقتصاد. وكان حوله ثلاثة أو أربعة رجال (اثنان منهم مستشاران وزاريان من مكتبه: إسماعيل إيمالين وجوليان دينورماندي، واثنان من أعضاء الحزب: أدريان تاكيه وبنيامين جريفو)؛ فقال ماكرون: «أود أن أقوم بشيء ما». واتفق الرجال الخمسة على ميثاق صمت، وتعهدوا باحترامه.

في أوائل أبريل ٢٠١٦م، حذر فرانسوا هولاند من إطلاق ماكرون لحركة جديدة قريباً. ومع ذلك، لم يعتقد هولاند أن الوزير المبتدئ يمكن أن يكون مرشحاً ضده. وفي ١٢ يوليو ٢٠١٦م، في باريس، طمس إيمانويل ماكرون إرث هولاند من خلال إعلان حركته.

واقتنع كريستوف كاستانر، وهو برلماني اشتراكي مقرب من ماكرون، بأن الرئيس سيرفض ماكرون، ويرسل إليه رسالة نصية: «يمكننا أيضاً مساعدة بريجيت (زوجة ماكرون) في أن تحزم أمتعتها»، إلا أن هولاند لم يفعل شيئاً. وقال أحد المقربين من الرئيس إنه «لن يفصل ماكرون ويريده أن يستقيل». ولم يكن الأمر بهذه السهولة؛ ففي يوم الاثنين ٢٩ أغسطس ٢٠١٦م، التقى ماكرون بالرئيس، ولم يتحدث عن استقالته. وفي اليوم التالي، أرسل إليه رسالة نصية: «سآتي إليكم لتقديم الاستقالة».

وفي ٣٠ أغسطس ٢٠١٦م، أعلن الوزير للرئيس استقالته من الحكومة. وكان رد فرانسوا هولاند: «لا يمكنك الفوز»؛ فأجابه ماكرون: «كل شيء ممكن». وكان كل شيء ممكناً بالفعل لصالح هذا المرشح الذي كان قادراً على تحمُّل المخاطر، وتحديد معطيات انتصاره دون الآخرين، والمتمثلة في خيبة أمل وُلدت منذ عشر سنوات بسبب فرانسوا هولاند ونيكولا ساركوزي اللذين أحدثا فجوة الانقسام بين اليمين واليسار.

في الأول من سبتمبر ٢٠١٦م زار كل من إيمانويل ماكرون وفرانسوا فيون معرض شالون، وتبعهما ٧٠ صحفياً؛ لكونهما من المرشحين في الانتخابات التمهيدية خلال أكتوبر، وهو موسم الاجتماعات لماكرون في كل أنحاء فرنسا. وخلال تلك الاجتماعات عزف ماكرون (لحن) الشعبوية، وتحدث في ستراسبورغ عن الأخلاق والقيم بين السياسيين. وأضاف عضو في فريق حملة ماكرون: «لقد شجعناه على التركيز على القدرة الشرائية. ولقد كان متأرجحاً في الاستطلاعات، على الرغم من أنه أثبت في وقت لاحق أنه كان محقاً في القيام بذلك؛ نظراً إلى الطريقة التي سيظهر بها هذا الموضوع لاحقاً ويدمِّر حملة فيون».

وبعد هزيمة اليميني الوسطي المعتدل آلان جوبيه في الانتخابات اليمينية التمهيدية من قبل المرشح المحافظ فرانسوا فيون في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦م، علق أحد أصدقاء ماكرون: «إن فاز جوبيه في الانتخابات؛ فأنت ميت»، لكن ماكرون لم يوافقه، وردَّ قائلاً: «سأفوز عليه».

بالنسبة إلى أولئك الذين يضعون الأولوية لخطورة خصومه، والذين نصحوه بالانتظار حتى عام ٢٠٢٢م، أجاب ماكرون: «أنت تصف عالم الأمس؛ فهذا النظام ميت، والمتاح هو الآن». ولقد حقق إيمانويل ماكرون انتصاراً سياسياً وتاريخياً كبيراً. ولكونه ليبرالياً؛ لم يحاول تغطية جدول أعماله الإصلاحي الليبرالي بعباءة الاشتراكية -كما فعل هولاند- أو عباءة المحافظين -كما فعل ساركوزي- في بلد نادراً ما تكون فيه السياسة مدمرة، وكرر لمساعديه وموظفي الحملة في بداية المغامرة: «يجب أن يكون الأمر مُدمراً». وكان يعني بالـ«التدمير» أن الاقتصاد الجديد هو نظام تم ابتكاره لكسر النماذج القديمة في تناول الأمور.

وبالطبع كان ماكرون محظوظاً، لكن الموضوع لم يقتصر على ذلك؛ فهناك نظريتان تلخصان التصميم الشديد الذي كان عليه التمسك به في بادئ الأمر. ويرى البعض أن ماكرون منافس لحركة «اليسار البديل» الخاصة بالإصلاحيين الليبراليين الذين أخفقوا في تحدي الاشتراكي فرانسوا ميتران عام ١٩٨١م. ويرى البعض الآخر أن ماكرون شبيه بشيء آخر. يقول بريس هورتيفو: «هناك شيء مشترك بين إيمانويل ماكرون ونيكولا ساركوزي في عام ٢٠٠٧م؛ فلقد اتخذ كلاهما شكلاً من أشكال

الانفكاك؛ إذ كانا ينتميان فعلياً إلى الغالبية». ومع ذلك، عانى إيمانويل ماكرون -بشكل عام- من قضية القدرة على الاستمرار، على عكس رئيس الوزراء في حكومة هولاند؛ مانويل فالي. وهذا يعكس القدرة على توجيه الطلقات وتبديل الأهداف، وهو أمر مفيد دائماً لزعيم سياسي. وقال ريتشارد فيراند الأمين العام لحركة ماكرون (الجمهورية إلى الأمام): «إن المهم ليس قيصر وبروتوس، بل فرنسا هي الأهم». كما تمت الإشادة بماكرون في الخارج أيضاً.

في الواقع، ومع أن انتخابه كان مدعوماً من قبل وزير المالية الألماني المتشدد جداً وولفغانغ شوبل، وكذلك من قبل الوزير اليوناني المتطرف يانس فاروفاكيس، وفي نهاية المطاف من قبل الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته باراك أوباما؛ في حين أن بعض الدعم قد يكون -إلى حد كبير- بسبب الرغبة في حجب اليمين المتطرف بأي ثمن، إلا أنه يمكن القول إن مصير فرنسا الآن محل اهتمام الكثيرين خارج الحدود الفرنسية. ولكن الصفات المطلوبة لكسب السلطة ليست كافية، كما أن قدرة ماكرون على إقناع محاوريه هي أيضاً علامة على قائد قضى حياته المهنية في بناء شبكة من الحلفاء. وكان أحد العناصر الرئيسية في نجاحه الموهبة التي وصفها عضو سابق في لجنة أتالي للنمو الاقتصادي: «ينظر إليك في العين كما لو أنه قضى حياته لغرض وحيد، وهو أن يحظى بهذه المحادثة معك». كما أن لديه ميزة فريدة في الحقيقة، هي أنه في فرنسا المفككة، يكون التواضع والجرأة ومهارات التعامل مع الآخرين ضرورية أيضاً.

الخاتمة

مع انتقال إيمانويل ماكرون إلى الانتخابات التشريعية رفض أي مفاوضات مع الاشتراكيين أو الجمهوريين، وقرر بدلاً من ذلك أن «ينفصل... عن النظام». وكان ذلك يشير إلى مخاطرة كبرى؛ فجاء هذا القرار متماشياً مع وعده بالتجديد.

أما بالنسبة إلى إدارة البلاد، فلم يكن لديه أي نية لتعديل برنامجه بغض النظر عن حجم الناخبين الذين ساعدوه من كل حزب للفوز في هذه الانتخابات. وصرح قائلاً: «إن نظامنا الديمقراطي في سبيله إلى التلاشي لعدم اتساقه». ولكن مع وجود السلطة قد يؤدي القرار إلى قدر من الصلابة. وفي النهاية يأتي سؤال لم يستطع إيمانويل ماكرون حتى الآن الإجابة عنه: كيف سيقضي بقية حياته في كنف شعب انبهر بقصة حياته التي كانت تحمل في طياتها أولى العلامات على عدم شعبيته؟ وكقارئ نهم للأدب فربما سيأخذ في اعتباره مقولة أنطوان دي سانت-أكزوبيري عام ١٩٣٨م: «يجد المرء نفسه عندما تواجهه العقبات».

الهوامش

(1) Louis Hausalter, "Présidentielle: Marine Le Pen veut briser son 'plafond de verre' à coups d'abstention," Marianne, April 4, 2017.
(2) Nicolas Chapuis, "François Hollande: 'J'ai décidé de ne pas être candidat à l'élection présidentielle,'" Le Monde, December 1, 2016.
(3) Julien Absalon, "Jean-Luc Mélenchon annonce sa candidature à l'élection présidentielle de 2017," RadioTélé Luxembourg, February 1, 2016.
(4) "Face à la contestation sociale qui persiste, le gouvernement s'impatiente," Le Monde (with Agence France-Presse), June 9, 2016.
(5) Valérie Igounet, Le Front national de 1972 à nos jours: Le parti, les hommes, les idées (Paris: Éditions du Seuil, 2014).
(6) Alexandre Dézé, Le Front national: À la conquête du pouvoir? (Paris: Armand Colin, 2012).
(7) Hubert Védrine, Les Mondes de François Mitterrand, à l'Élysée, 1981–1995 (Paris: Fayard, 1996).
(8) Roger Matelli, "Vote Mélenchon: Le populisme ou la gauche?, Regards, May 1, 2017.
(9) "Jean-Luc Mélenchon quitte le PS," Le Monde, November 7, 2008.
(10) Paul Chaulet, "Au Trocadéro, François Fillon place la droite au pied du mur," L'Express, March 5, 2017.
(11) "Le Pen rides Trump, Brexit wave in election campaign," Al Jazeera, May 2, 2017.
(12) Laure Equy, "Macron, une victoire sous pression," Libération, May 7, 2017.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية هو مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست في الرياض بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. ويسعى المركز -وفقاً لرؤية الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز- لكي يكون منصةً يجتمع من خلالها الباحثون والمؤسسات لإنتاج ونشر أعمالهم البحثية وحفظها وإثراء الحياة الثقافية والفكرية بالمملكة العربية السعودية، وتيسير التعاون عبر الحدود الجيوسياسية. ويشغل منصب رئيس المركز حالياً صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، كما يشغل الدكتور سعود بن صالح السرحان منصب الأمين العام للمركز. ويقدم المركز أبحاثاً تفصيلية حول القضايا السعودية المعاصرة والدراسات السعودية والدراسات الخاصة بشمال إفريقيا والمغرب العربي والدراسات الإيرانية والآسيوية ودراسات الحداثة ودراسات الطاقة ودراسات اللغة العربية. وينظم المركز مؤتمرات، ويتعاون مع مراكز البحوث المرموقة في كل أنحاء العالم، ويعمل فيه مجموعة من الباحثين المتميزين، وعلى اتصال بمجموعة واسعة من الخبراء المستقلين في مختلف التخصصات. كما يضم المركز مكتبةً تحتوي على مخطوطات نادرة، ومتحفاً للفنون الإسلامية، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامجاً للطلاب الوافدين. ويهدف المركز إلى توسيع نِطاق الدراسات والأبحاث الحالية لجعل الإسهامات والدور الذي لعبته المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والأدب تاريخياً -ولا تزال تلعبه حتى الآن- تتصدَّر النقاشات الأكاديمية والبحثية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com